

باب

قال أبو العباس: قال رجلٌ من بني أسدٍ بنِ خُزَيْمَةَ يمدح يحيى بنَ حَيَّانِ
أخا النُّخَعِ بنِ عَمْرٍو بنِ عُلَّةَ بنِ جَلْدٍ^(١) بنِ مَذْحِجٍ، وهو مالك^(٢): [٢/٨٠]

أَلَا جَعَلَ اللهُ الِيمَانِينَ كُلَّهُمْ
وَلَوْلَا عُرَيْقٌ فِي مَنْ عَصِيَّةٍ
وَلَكِنْ نَفْسِي لَمْ تَطْبُ بِعَشِيرَتِي
وَهَذَا مِنَ التَّعَصُّبِ الْمُفْرِطِ.

فَدَى لِفَتَى الْفَتَيَانَ يَحْيَى بنِ حَيَّانِ
لَقَلْتُ وَأَلْفَا مِنْ مَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ
وَطَابَتْ لَهُ نَفْسِي بِأَبْنَاءِ قَحْطَانَ

وحدَّثني شيخٌ من الأزدِ ثِقَّةٌ عن رجلٍ منهم أنه كان يطوفُ بالبيتِ، وهو
يدعو لأبيه، فقبل له: ألا تدعو لأُمِّكَ؟ فقال: إنها تَمِيمِيَّةٌ.

(١) كذا في أوس وف وهامش ج. وفي سائر النسخ «خالد» وهو تصحيف. انظر اللباب «الجلدي» ٢٨٦/١.
وسياي «جلد» على الصواب ص ٥٣٠.

(٢) انظر جمهرة أنساب العرب ٤٧٦، والاشتقاق ٣٩٧، واللباب (المذحجي) ١٨٦/٣ و(النخعي) ٣٠٤/٣.
وفي اللسان (ذحج): «وأذحجت المرأة على ولدها: أقامت. ومذحج: مالك وطىء، سميا بذلك
لأن أمهما لما هلك بعلمها أذحجت على ابنها طىء، ومالك هذين فلم تنزوج بعد أدد. وروى الأزهري عن
ابن الأعرابي قال: ولد أدد بن زيد بن مرة بن يشجب مرة والأشعر، وأمها دلة بنت ذي منجشان الحميري
فهلكت فخلف على اختها مدلة فولدت مالكا وطيا وأسمه جلهمة ثم هلك أدد فلم تنزوج مدلة، وأقامت
على ولديها مالك وطىء مذحجا. ومذحج: اسم أكمة، قيل بها سميت أم مالك وطىء مذحجا ثم صار
اسما للقبيلة، قال ابن سيده: والأول أعرف» اهـ.
والنخع لقب جسر بن عمرو بن علة بن جلد بن مذحج.

وسَمِعَ رَجُلٌ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَهُوَ يَدْعُو لِأُمِّهِ، وَلَا يَذْكُرُ أَبَاهُ فَعُوتِبَ^(١)،
فَقَالَ: هَذِهِ ضَعِيفَةٌ، وَأَبِي رَجُلٌ يَحْتَالُ لِنَفْسِهِ.

وَحَدَّثَنِي الْمَازِنِيُّ عَمَّنْ حَدَّثَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَأُمُّهُ عَلِيٌّ
عُنْفَهُ، وَهُوَ يَقُولُ:

أَحْمِلُ أُمِّي وَهِيَ الْحَمَّالَةُ تُرَضِّعُنِي الدُّرَّةَ وَالْعُلَّالَةَ
وَلَا يُجَازِي وَالِدَ فَعَالَةٍ

قوله: «الدُّرَّة»، فهو اسم ما يَدْرُ من نَدْيِهَا^(٢)، ابتداءً كان أو غير ذلك^(٣) و«الْعُلَّالَةُ» لا تكون إلا بَعْدُ، يقال: عَلَّهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ عَلًّا، والاسم الْعُلَّالَةُ. وكلُّ شيء كان على «فَعَلْتُ» من المدغم مُضَارِعُهُ إذا كَانَ مُتَعَدِّيًا إلى مفعول يكون على «يَفْعَلُ» نحو: رَدَّهُ يَرُدُّهُ، وَشَجَّهُ يَشْجُهُ، وَفَرَّهُ يَفْرُهُ^(٤)؛ فإذا قَلَّتْ: فَرَّ يَفِرُّ فَإِنَّمَا ذلك لأنه غير مُتَعَدٍِّ إلى مفعول، ولكن تقول: فَرَزْتُ الدَّابَّةَ أَقْرَاهَا^(٥)، وجاء فَعَلَ^(٦) يَفْعَلُ من المتعدي في ثلاثة أحرف^(٧) يقال: عَلَّهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ، وَهَرَّهُ يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ: إذا كرهه، ويقال: أَحَبَّهُ يُحِبُّهُ، وجاء حَبَّهُ يَحِبُّهُ، ولا يكون فيه يَفْعَلُ، قال الشاعر:
لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطِلَابٌ مِضْرِبٌ لَكَالْمُرْدَادِ مِمَّا حَبَّ بَعْدًا^(٨)

(١) في ج وف: فعوتب في ذلك.

(٢) في الأصل وج: نديها.

(٣) في ج: «أو غيره». وفي ر: «ابتداءً كان ذلك أو غير ذلك».

(٤) «وفره يفره» ليس في الأصل وج.

(٥) في ر وه: «أقره».

(٦) في الأصل: على فعل. وسيعيد المبرد نحو ما قاله هنا ص ١٢٧٩.

(٧) قال الشيخ المرصفي: «يزاد عليه بث الخبر يئته ويئته، ونه يئته ويئته: أفشاه، ونم الحديث يئته ويئته: أذاعه للإفساد، وبث الحبل يئته ويئته قطعه قطعاً مستاصلاً، وشده يشده ويشده أولقه، وشج رأسه يشجه ويشجه كسره وشج الحمرة يشجها ويشجها إذا مزجها، رغبة الأمل ٣/٤. وانظر أدب الكاتب ٤٧٩.

(٨) زاد بعده في هامش ج:

بكره ما أردت بلاد مصر ولكن لم أجد من ذاك بدا

وَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَيْتُهُ وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقٌ^(٢)

وقرأ أبو رجاء العطاردي ﴿ فَاتَّبِعُونِي يَحَبِّبْكُمْ اللَّهُ ﴾^(٣) ففعل في هذا شيئين: أحدهما أنه جاء به من «حَبَيْتُ»، والآخر أنه أدغم في موضع الجزم، وهو مذهب تميم وقيس وأسد. وجماعة من العرب^(٤) يقولون: رُدُّ يا فتى يُدْغَمُونَ^(٥) وَيُحْرَكُونَ الدال الثانية لالتقاء الساكنين فَيُتْبِعُونَ الضمة الضمة، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين، فيقول: رُدُّ يا فتى، لأنَّ الفتح أخف الحركات، ومنهم من يقول: رُدُّ يا فتى فَيَكْسِرُ لأنَّ حقَّ التقاء الساكنين الكسر، فإذا كان الفعل مكسوراً^(٦) ففيه وجهان: تقول: فِرُّ يا فتى [١/٨١] للإتباع وللأصل في التقاء الساكنين، وتفتح لأنَّ الفتح أخف الحركات، وإذا كان مفتوحاً فالفتح للإتباع، ولأنَّه أخف الحركات، والكسر على أصل التقاء الساكنين، نحو: عَضُّ يا فتى وَعَضُّ يا فتى، فإذا لَقَيْتَهُ الْفَّ وَلَا مَ فالأجود الكسر من أجل ما بعده، وهي لام المعرفة، نحو^(٧):

فَغَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

(١) هو غيلان بن شجاع النهشلي كما في اللسان والتاج (حب) والاشتقاق ٣٨، وفي اللسان غيلان. والبيت باختلاف في الرواية في الاشتقاق. ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٨/٦ أنه بالمهملة وانظر كلامه.

(٢) بهامش الأصل وهـ: وقبله:

أَحَبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالسَّرِّ أَرْفَقُ
وفي الأصل: وأعلم أن المرء.

(٣) سورة آل عمران: ٣١. وفي البحر ٤٣١/٢ أن أبا رجاء قرأ «يُحَبِّبْكُمْ» وقال: وذكر الزمخشري أنه قرأ «يُحَبِّبْكُمْ» بفتح الياء والإغام. وقراءة الجمهور «يُحَبِّبْكُمْ». وانظر الكشاف ٤٣٤/١.

(٤) في ج: .. وأسد وجماعة من العرب فيقولون، وهو تصحيف.

(٥) في ج: فيدغمون.

(٦) في الأصل: فإذا كانت عين الفعل مكسورة.

(٧) البيت لجرير. تذييل ديوانه ق ٧٩/٣ ج ٨٢١/٢. وعجزه

فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وورد عجزه في زيادات ر، وورد بتمامه في ف. وهو في الكتاب ١٦٠/٢، والمقتضب ١٨٥/١.

ومنهم مَنْ يُجْرِيهِ مُجْرَى الْأَوَّلِ^(١) فَتَقَعُ لَامُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرَكَةِ فِي الْأَوَّلِ^(٢) فَيَقُولُ^(٣):

دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ^(٤)
وَإِنْ كَانَ^(٥) مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُتَّبَعَ أَوْ يَكْسِرَ فَعَلَّ ذَلِكَ^(٦)؛ وَمِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ^(٧) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٨).
وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيُجْرُونَهُ عَلَى الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ، فَيَقُولُونَ: أَرْدَدُوا وَأَعْضَضُوا،
وَيَقُولُونَ: أَفَرَزُوا مِنْ زَيْدٍ وَأَعْضَضُوا، لَمَّا سَكَنَ الثَّانِي ظَهَرَ التَّضْعِيفُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي
سَاكِنًا، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَوْلِ التَّمِيمِيِّينَ قِيَاسُ مُطَرِّدٍ بَيْنَ، وَقَدْ شَرَحْنَاهُ فِي
الْكِتَابِ الْمُقْتَضَبِ^(٩) عَلَى حَقِيقَةِ الشَّرْحِ.

**

وقال الآخر^(١٠):

إِذَا ضَيَّقْتَ أَمْرًا ضَاقَ جَدًّا وَإِنْ هَوَّنْتَ مَا قَدَّ عَزُّ هَانَا
فَلَا تَهْلِكُ لِشَيْءٍ فَاتٍ يَأْسًا^(١١) فَكَمْ أَمْرٍ تَصَعَّبَ ثَمَ لَانَا

-
- (١) فِي الْأَصْلِ وَهِيَ وَهَامِشُ ج: «مَجْرَاهُ الْأَوَّلُ».
- (٢) فِي ف وَهِيَ «الْقَوْلُ الْأَوَّلُ» وَاسْتَدْرَكَ «الْأَوَّلُ» فِي الْأَصْلِ بَعْدَ. يَرِيدُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْرِي الْمَدْغَمَ بِجَرَى مَا لَمْ تَلْقَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَيَحْرِكُهُ بِالْفَتْحِ فَتَقَعُ لَامُ الْمَعْرِفَةِ وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ. وَوَقَعَ هَهُنَا حَرَمٌ فِي سٍ يَنْتَهِي ص ٤٥٠.
- (٣) بَعْدَهُ فِي زِيَادَاتٍ ر: «هُوَ جَرِيرٌ». وَالْبَيْتُ لَهُ فِي تَسْذِيلِ دِيْوَانِهِ ق ٢/٤٦ ج ٩٩٠/٢، وَالْمُقْتَضَبُ ١/١٨٥.
- (٤) فِي ب وَهَامِشُ ي: «أَوْلَيْكَ الْأَقْوَامِ». وَهِيَ رِوَايَةُ الدِّيْوَانِ.
- (٥) فِي ر: «وَمَنْ كَانَ».
- (٦) فِي ر وَهِيَ: «فَعَلَّ ذَلِكَ» وَهِيَ تَحْرِيفٌ.
- (٧) بِهَامِشِ ي: «وَمِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَكْسِرُ». وَفِي هـ: عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ عِنْدَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ.
- (٨) سُورَةُ الْحَشْرِ: ٤.
- (٩) انظُرِ الْمُقْتَضَبَ ١/١٨٤ - ١٨٥، وَانظُرِ الْكِتَابَ ٢/١٥٨ - ١٦١.
- (١٠) الْأَبْيَاتُ غَيْرُ الثَّانِي عَنِ الْمَبْرَدِ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ ٧٥ لَعَمِيرِ بْنِ جَعِيلِ التَّغْلِبِيِّ. وَصَوَابُ اسْمِهِ كَمَا فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمَخْتَلَفِ ٨٣ «عَمِيرَةُ بْنُ جَعِيلٍ»، وَانظُرِ تَحْقِيقَ اسْمِهِ فِي تَعْلِيقِ مُحَقِّقِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ٢٥٧، وَمُحَقِّقِ الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ٦٤٩.
- (١١) فِي ر: «بِأَسَاءٍ» وَذَكَرَ رَايَتَ أَنَّهُ بِالْبَاءِ فِي النُّسخِ الَّتِي تَحْتَ يَدَيْهِ وَرَأَى أَنَّ تَكُونُ «بِأَسَاءٍ» كَمَا اثْبَتَ مِنَ الْأَصْلِ وَج وَهِيَ وَفِ وَظ.

[١٩٢] سَأْضِرُّ مِنْ رَفِيقِي (١) إِنْ جَفَانِي
عَلَى كُلِّ الْأَذَى إِلَّا الْهَوَانَا
فَإِنْ الْمَرْءَ يَجْزَعُ فِي خَلَاءٍ
وَإِنْ حَضَرَ الْجَمَاعَةَ أَنْ يُهَانَ (٢)

وقال آخر أحسبُه من لُصوص بني سعد [قال أبو الحسن هو عبيدُ بنُ أيوب العنبري، وأنشدني (٣) هذا الشعر ثعلب]:

فَأِنِّي وَتَرْكِي الْإِنْسَ مِنْ بَعْدِ حُبِّهِمْ
وَصَبْرِي عَمَّنْ كُنْتُ مَا إِنْ أُرَايِلُهُ (٤)
لِكَالصُّفْرِ جَلِي بَعْدَمَا صَادَ قِنِيَّةٌ (٥)
قَدِيرًا وَمَشُورِيًّا عَيْطًا خَرَادِلُهُ
أَهَابُوا بِهِ فَازْدَادَ بَعْدًا وَصَدُّهُ
عَنْ الْقُرْبِ مِنْهُمْ ضَوْءُ بَرْقٍ وَوَابِلُهُ
أَلَمْ تَرْنِي صَاحِبْتُ صَفْرَاءَ تَبَعَةٌ
لَهَا رَبِيزِي لَمْ تُفَلِّ مَعَايِلُهُ
وَطَالَ أَحْتِضَانِي السَّيْفَ حَتَّى كَأَنَّمَا
يُلَاطُ بِكَشْجِي جَفْنُهُ وَحَمَائِلُهُ
أَخُو فَلَوَاتٍ صَاحِبَ الْجِنِّ وَأَنْتَحَى
عَنْ الْإِنْسِ حَتَّى قَدْ (٦) تَقَضَّتْ وَسَائِلُهُ
لَهُ نَسَبُ الْإِنْسِيِّ يُعْرِفُ نَجْرَهُ
وَلِلْجِنِّ مِنْهُ شَكْلُهُ وَشَمَائِلُهُ [٢/٨١]
قوله: وَصَبْرِي عَمَّنْ كُنْتُ مَا إِنْ أُرَايِلُهُ

«إن» زائدة، وهي تُزَادُ مُغَيَّرَةً للإعراب، وتزاد توكيداً، وهذا موضعُ ذلك. والموضعُ (٧) الذي تُغَيَّرُ فِيهِ الإِعْرَابُ هو وَقُوعُهَا بَعْدَ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ، تَقُولُ: مَا زِيدَ أَخَاكَ، وَمَا هَذَا بَشَرًا، فَإِذَا دَخَلَتْ (٨) «إِنْ» هَذِهِ بَطَلَ النِّصْبُ بِدُخُولِهَا، فَقُلْتُ: مَا

(١) في ب: من صديقي.

(٢) بهامش ج: فإن الحر. وفيها: وإن صحب الجماعة. وبهامشها ما نصه: يجزع أن يهان في خلاء وفي جماعة

(٣) في ر: وأنشد.

(٤) الأبيات لعبيد بن أيوب في الوحشيات ٣٠، ورغبة الأمل ٦/٤ - ٨، وشعره في شعراء أمويون ٢١٨/١ - ٢٢٢.

(٥) كذا في هـ وهو الصواب. وفي سائر النسخ «فنية» وهو تصحيف. وفي ج: قِنِيَّةٌ وهو تصحيف أيضاً وبهامشها كما في سائر النسخ. والقِنِيَّةُ: ما اكتسب.

(٦) «قد» ليست في أصول ر.

(٧) في ر: فالموضع.

(٨) في ر: ادخلت.

إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقًا^(١)، قال الشاعر^(٢) :

وما إن طَبُّنَا جُبُنْ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا
فَزَعَمَ سَبِيوِيهَ أَنَّهَا مَنَعَتْ «مَا» الْعَمَلَ كَمَا مَنَعَتْ «مَا» إِنَّ الثَّقِيلَةَ أَنْ تَنْصِبَ،
تقول: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقًا، فإذا أدخلت^(٣) «مَا» صارت من حروف الابتداء، ووقع
بعدها المبتدأ وخبره والأفعال، نحو إنما زيدٌ أخوك، و﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ ﴾^(٤) ولولا «مَا» لم يقع الفعل بعد إن لأن إن بمنزلة الفعل^(٥)، ولا يلي فعلٌ
فِعْلًا لأنه لَا يَعْمَلُ فِيهِ؛ فأما كان يقوم زيدٌ، و﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾^(٦)
ففي كان وكاد فاعلان مَكْنِيَّان.

و«مَا» تُزَادُ عَلَى ضَرْبَيْنِ، فأحدهما أن يكون دخولها في الكلام كإلغائها،
نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾^(٧) أي فبرحمة، وكذلك: ﴿ بِمَا خَطِيئَاتِهِمْ [١٩٣]

(١) في الأصل: أخوك، وبهامشه منطلق.

(٢) بعمده في زيادات ر: «هو فرؤة بن مسيك المرادي».

وبهامش الأصل ما نصه: «هو فرؤة بن مسيك المرادي». وقبله:

فإن تغلب فغلابون قداماً
وما إن طَبُّنَا جُبُنْ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا
كذلك الدهرُ دولتهُ سجالاً
تكررُ صُرُوفُه حيناً فحيناً
ومن يغبط بزيب الدهر فينا
يجذ زيب الزمان له خؤونا
فأنسى ذلكم سروات قومي
كما أنسى القرون الأولينا
ولو خلد الملوك إذا خلدنا
ولو بقي الكرام إذا بقينا اهـ.
انظر الأبيات في خزنة الأدب ١٢٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٠٣/١. والبيت وما إن طبنا من شواهد
الكتاب ٤٧٥/١ و٣٠٥/٢، والمقتضب ٥١/١ و٣٦٤/٢.

(٣) في ف: دخلت، وفي ج: جئت بما.

(٤) سورة فاطر: ٢٨.

(٥) في الأصل وف وج وأ وب: «الأفعال».

(٦) سورة التوبة: ١١٧. وقد سلفت الآية ص ٢٥٣، وسلف أن «تزيغ» بالناء هي قراءة غير حمزة وحفص، وقرأ
«تزيغ» بالياء.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٩.

أَغْرُقُوا ﴿^(١)﴾، وكذلك: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ ﴿^(٢)﴾؛ وَتَدْخُلُ لِتَغْيِيرِ اللَّفْظِ، فَتَوْجِبُ فِي الشَّيْءِ مَالِوَلَا هِيَ لَمْ يَقَعِ، نَحْوُ: رَبَّمَا يَنْطَلِقُ زَيْدٌ وَ﴿رَبَّمَا يَوُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿^(٣)﴾ وَلَوْلَا مَا لَمْ تَقَعِ «رُبُّ» عَلَى الْأَفْعَالِ لِأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ: جِئْتُ بَعْدَ مَا قَامَ زَيْدٌ، كَمَا قَالَ الْمَرَّارُ ﴿^(٤)﴾:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ ﴿^(٥)﴾ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ
فلولا «ما» لم يقع بعدها إلا أسمٌ واحدٌ، وكان مخفوضاً بإضافة «بعد» إليه،
تقول: جئتكَ بعدَ زيدٍ.

وقوله: «لِكَالصَّقْرِ» ﴿^(٦)﴾ جَلِيٌّ، تَأْوِيلُ التَّجَلَّى أَنْ يَكُونَ يُجِسُّ شَيْئًا فَيَتَشَوَّفُ
إِلَيْهِ ﴿^(٧)﴾، فَهَذَا مَعْنَى جَلِيٌّ، قَالَ الْعِجَاجُ:

تَجَلَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ ﴿^(٨)﴾

أَي نَظَرَ، وَيُقَالُ تَجَلَّى فَلَانٌ فَلَانَةٌ تَجَلِّيًّا، وَأَجْتَلَاهَا أَجْتِلَاءً، أَي نَظَرَ إِلَيْهَا
وَتَأَمَّلَهَا، وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ ﴿^(٩)﴾.

(١) سورة نوح: ٢٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٦.

(٣) سورة الحجر: ٢. قرأ عاصم ونافع ﴿رَبَّمَا﴾ بالتخفيف، والباقون بالتشديد. انظر السبعة ٣٦٦.

(٤) «المرار» ليس في ر. وبعده في زيادات ر: «هو المرار الفقعي». وفي هـ: «قال المرار بن سعيد الفقعي». انظر شعر المرار في شعراء أمويون ٤٦١/٢. والبيت من شواهد الكتاب ٦٠/١، ٢٨٣، والمقتضب ٥٤/٢، والخزانة ٤٩٣/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٩/٥.

(٥) الوليد لم يضبسط في الأصل. قال البغدادي: «وقال السيرافي: الرواية الصحيحة أم الوليد بالتكبير، ويكون مزاحفاً بالوقص، وهو إسقاط الحرف الثاني من متفاعلين بعد إسكانه، قال: وإنما جعلته الرواة بالتصغير لأنه أحسن في الوزن والوليد الصبي انتهى» شرح أبيات مغني اللبيب ٢٧٠/٥.

(٦) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ: كالصقر.

(٧) في الأصل وف وهـ: له.

(٨) بهامش ج ما نصه: «والصحيح تقضي البازي، ولكنه جاء لتصحيح لفظ التجلي، والبازي لا يتجلى وقت كسر الجناح». وسيأتي البيت على هذه الرواية تقضي ص ٩٤١ والبيت في ديوان العجاج ق ٧٥/١ ج ٤٢/١.

(٩) في ج: قوله تجلى أي ظهر وتجلى فلان فلاناً واجتلاه إذا نظر إليه وتأمله والأصل واحد.

وقوله: «قديراً» فهو^(١) ما يُطبخُ في القدر، يقال: قديرٌ ومقدور، كقولك: قتيلاً ومقتولاً.

وقوله «عبيطاً خرادله» فالعبيطُ: الطريُّ، يقال: لحمٌ عبيطٌ: إذا كان طرياً، وكذلك دمٌ عبيطٌ، ويقال: آعَبَطَ فلانٌ بكَرْتَهُ: إذا نَحَرَهَا [١/٨٢] شابةً من غيرِ عِلَّةٍ، وكذلك آعَبَطَ فلانٌ: إذا مات شاباً، قال أمية^(٢):

مَنْ لَمْ يَمُتْ^(٣) عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسُ فَاَلْمَرْءِ ذَائِقُهَا
وحدثني الزبديُّ إبراهيمُ بنُ سفيانَ بنِ سليمانَ بنِ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ
ابنِ زيادٍ، قال: تَحَدَّثَ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْرَابِ قَالَ: نَزَلْتُ بِرَجُلٍ مِنْ طَيْمِءٍ، فَنَحَرَ لِي
نَاقَةً فَأَكَلْتُ مِنْهَا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدُوُّ نَحَرَ أُخْرَى، فَقُلْتُ: إِنَّ عِنْدَكَ مِنَ اللَّحْمِ مَا يُغْنِي
وَيَكْفِي، فَقَالَ: إِنِّي^(٤) وَاللَّهِ مَا أُطْعِمُ^(٥) ضَيْفِي إِلَّا لَحْمًا عَبِيطًا، قَالَ: وَفَعَلَ ذَلِكَ فِي
الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ آكَلُ شَيْئًا، وَيَأْكُلُ الطَّائِيَّ أَكْلَ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ نُوتِي^(٦)
بِاللَّبَنِ فَأَشْرَبُ شَيْئًا، وَيَشْرَبُ عَامَّةَ الْوَطْبِ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ أَرْتَقَبْتُ غَفْلَتَهُ
فَأَضْطَجَعْتُ، فَلَمَّا امْتَلَأَ نَوْمًا اسْتَقْتُ قَطِيعًا مِنْ إِبِلِهِ فَأَقْبَلْتُهُ الْفَجْجَ فَانْتَبَهَ، وَأَخْتَصَرَ
عَلَيَّ الطَّرِيقَ حَتَّى وَقَفَ لِي فِي مَضِيقٍ مِنْهُ، فَأَلْقَمَ وَتَرَهُ فَوْقَ سَهْمِي، ثُمَّ نَادَانِي^(٧):
لِطَبِّ نَفْسِكَ عَنْهَا! قُلْتُ: أَرْنِي آيَةً، قَالَ^(٨): انظُرْ إِلَى ذَلِكَ الضَّبِّ، فَإِنِّي وَاضِعٌ
سَهْمِي فِي مَغْرَزِ ذَنْبِهِ، فَرَمَاهُ فَأَنْدَرَ ذَنْبَهُ، فَقُلْتُ: زِدْنِي، فَقَالَ: انظُرْ إِلَى أَعْلَى

(١) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ «هو». وفي ف: وهو، وهو تصحيف.

(٢) بعده في زيادات ر: «ابن أبي الصلت» و«الصحيح أنه لرجل من الخوارج، عن الأصمعي». وقد سلف البيت مع آخر ص ٩٩، وانظر ما علقناه ثمة.

(٣) في الأصل وأوب: «من لا يموت».

(٤) ليس في الأصل وهـ.

(٥) في ر وهـ: «لا أطعم».

(٦) في الأصل وف: «يؤق» وفي هـ: «يأتي».

(٧) في أ وب «نادى بي» وضبط في الأصل ليقرا بكلا الوجهين «نادا بني»

(٨) في ر وهـ: فقال.

[١٩٤] فَقَارِهِ، فرمى^(١) فَأَثَبْتُ سَهْمَهُ فِي الْمَوْضِعِ، ثُمَّ قَالَ لِي: الثَّلَاثَةُ وَاللَّهُ فِي كَيْدِكَ! قَالَ: قُلْتُ^(٢): شَأْنُكَ بِإِبْلِكَ! قَالَ^(٣): كَلًّا حَتَّى تَسُوقَهَا إِلَى حَيْثُ كَانَتْ، قَالَ^(٤): فَلَمَّا انْتَهَيْتُ بِهَا قَالَ: فَكَّرْتُ فِيكَ، فَلَمْ أَجِدْ لِي عِنْدَكَ^(٥) بَرَّةً تُطَالِبُنِي بِهَا، وَمَا أُحْسِبُ الَّذِي حَمَلَكَ عَلَى اخْتِيارِهَا فَخُذْهَا، قَالَ: قُلْتُ هُوَ وَاللَّهُ ذَاكَ، قَالَ: فَأَعْمِدْ إِلَى عَشْرِينَ مِنْ خِيَارِهَا فَخُذْهَا، قَالَ: قُلْتُ^(٦): إِذَا وَاللَّهُ لَا أَفْعَلُ حَتَّى تَسْمَعَ مَذْحَكَ: وَاللَّهُ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَكْرَمَ ضِيافَةً، وَلَا أَهْدَى لِسَبِيلٍ، وَلَا أُرْمَى كَفًّا، وَلَا أَوْسَعَ صَدْرًا، وَلَا أَرْغَبَ جَوْفًا، وَلَا أَكْرَمَ عَفْوًا مِنْكَ. قَالَ: فَاسْتَحْيَا فَصَرَفَ^(٧) وَجْهَهُ عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: أَنْصَرِفْ بِالْقَطِيعِ مُبَارِكًا لَكَ فِيهِ.

وقوله: «خرادله» يعني قَطَعَهُ يُقال: ضَرَبَهُ ضَرْبًا خَرَدَلَهُ، وتَأْوِيلُهُ: قَطَعَهُ، كما قال:

وَالضَّرْبُ يَمْضِي بَيْنَنَا خَرَادِلًا

وقوله: «أهابوا به»، يقول: دَعَوُهُ، يُقال: آيَةٌ بِهِ، وَأَهَابَ بِهِ، أَي ناداه، قال القرشي^(٨):

أَهَابَ بِأَحْزَانِ الْفُؤَادِ مُهَيْبٌ وَمَاتَتْ نَفُوسٌ لِلْهَوَى وَقُلُوبٌ [٢/٨٢]
وقوله: «ضوءٌ برقي ووابله»، أراد صَدَّهُ عَنْهُمْ ضَوْءُ بَرَقٍ^(٩) ووابلُهُ، فأضاف الوابل من المطر إلى البرق، وإنما الإضافة إلى الشيء على جهة التضمين، ولا

(١) في أ وب وف وهامش ي: «فرماه».

(٢) في ر وف: فقلت.

(٣) في ر وف: فقال.

(٤) ليس في الأصل.

(٥) في ج وه: لك عندي.

(٦) «قال» من الأصل. وفي سائر النسخ: فقلت.

(٧) في د ومتن ي: «وحول».

(٨) سيأتي البيت ص ١٢٩٠.

(٩) في الأصل وج: البرق.

يُضَافُ (١) الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُهُ أَوْ بَعْضُهُ، فَالَّذِي هُوَ غَيْرُهُ: غَلَامٌ (٢) زَيْدٍ، وَدَارُ عَمْرٍو، وَالَّذِي هُوَ بَعْضُهُ: ثَوْبٌ خَزْرٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ الْوَابِلُ إِلَى الْبَرَقِ، وَلَيْسَ هُوَ لَهُ، كَمَا قُلْتُ: دَارُ زَيْدٍ، عَلَى جِهَةِ الْمَجَاوِرَةِ، وَأَنْهَمَا رَاجِعَانِ إِلَى السُّحَابَةِ، وَقَدْ يُضَافُ مَا كَانَ كَذَا عَلَى السُّعَةِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٣):
 حَتَّى أَنْخَتُ قَلْوَصِي فِي دِيَارِكُمْ بِخَيْرٍ مَنْ يَخْتَلِي نَعْلًا وَحَافِيهَا
 فَأُضَافُ الْحَافِيَ إِلَى النَعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ حَافٍ مِنْهَا.

وقوله: ألم ترني صاحبت صفراء نبعة

فَالنَّبْعُ خَيْرُ الشَّجَرِ لِلْقَيْسِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّ النَّبْعَ وَالشُّوْحَطَّ وَالشَّرْيَانَ شَجَرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ أَسْمَاؤُهَا وَتَكْرُمُ (٤) بِمَنَابِتِهَا، فَمَا كَانَ فِي قَلَّةِ الْجَبَلِ مِنْهَا فَهُوَ النَّبْعُ، وَمَا كَانَ فِي سَفْحِهِ (٥) فَهُوَ الشُّوْحَطُّ، وَمَا كَانَ فِي الْحَضِيضِ فَهُوَ الشَّرْيَانُ (٦).

وقوله: «لها رَبْدِي» يريد وَتَرًا شَدِيدَ الْحَرَكَةِ عِنْدَ دَفْعِ السَّهْمِ، يُقَالُ: رَجُلٌ رَبْدٌ الْيَدِ: إِذَا كَانَ يُكْثِرُ التَّحْرِيكَ لِيَدَيْهِ وَالْعَبَثَ بِهِمَا، وَيُوصَفُ بِهِ الْفَرَسُ لِكَثْرَةِ حَرَكَةِ قَوَائِمِهِ. وَكَانَ الْأَصْلُ «رَبْدِيًا» لِأَنَّهُ رَبْدٌ (٧)، وَلَكِنْ مَا كَانَ مِنْ «فَعِيلٍ» فَتَنَسَبَ

(١) في الأصل وج: فلا.

(٢) في الأصل وف وهـ: نحو غلام.

(٣) هو الخطيئة. ديوانه ق ١٠/٤٤ ص ٢٠٣.

(٤) في ف وهامش الأصل: «وتحسن» وهامش ج: «وتحسن». وفي ر وهـ: «وتكرم وتحسن».

(٥) في ي ود: «السفح».

(٦) في ج وهـ: «وما كان في سفحه فهو الشريان وما كان في الحضيض فهو الشوحط» وكذا حكى عنه في اللسان (شحط، شري، نبج)، إلا أن ابن بري قال: «الشوحط والنبع شجر واحد، فما كان منها في قلة الجبل فهو نبج وما كان في سفحه فهو شوحط، وقال المبرد: وما كان منها في الحضيض فهو شريان وقد ردّ عليه هذا القول، اه انظر اللسان (شحط).

(٧) يريد أن الربذي الوتر منسوب إلى ريد بكسر الباء ثم فتحت. والذي حكاه صاحب اللسان (ربذ) عن أبي حنيفة أن «الربذي الوتر، يقال له ذلك ولم يصنع بالربذة قال: والأصل ما عمل بها، وأنشد لعبيد بن أيوب وهو من لصوص العرب: ألم ترني.. البيت».

إليه فُتِحَ موضعُ العين^(١) منه استتقالاً لاجتماع ياءِ النَّسَبِ وكسرة اللام، لأنَّ ياءِ النسبِ تُكسِرانِ ما تليانيه^(٢)، فلم يَدْعُوا مع ذلك العَيْنَ مكسورةً، تقول^(٣) في [١٩٥] النسبِ إلى النَّجْرِ بنِ قَاسِطٍ^(٤) : نَجْرِيٌّ، وإلى الحَبِطَاتِ : حَبِطِيٌّ؛ وإلى شَقْرَةَ - وهو الحارثُ^(٥) بنِ تميمِ بنِ مُرٍّ^(٦) - شَقْرِيٌّ، وفي النسبِ إلى عَمٍّ : عَمَوِيٌّ يا فتى .

وقوله : «لم تُفَلَّلْ مَعَابِلُهُ»، يريد^(٧) لم ينكسر^(٨) حُدُّها من الفُلُولِ . ويروى أنَّ عُرْوَةَ بنَ الزُّبَيْرِ سألَ عبدَ المَلِكِ أن يَرُدَّ عليه سيفَ أخيه^(٩) عبدِ الله بنِ الزبير فأخرجهُ^(١٠) إليه في سِيُوفٍ مُتَنَضَّةٍ، فأخذهُ عُرْوَةُ من بينها، فقال له عبدُ الملكِ : بِمِ عَرَفْتَهُ؟ فقال : بما قال النابِغةُ^(١١) :

ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ [١/٨٣]
والمِعْبَلَةُ : واحدة المعابل، وهي سهم خفيف^(١٢)، قال عَنَتْرَةُ^(١٣) :
وَأَخْرَسَ مِنْهُمْ أَجْرَزْتُ رُمَحِي وَفِي البَجَلِيِّ مِعْبَلَةٌ وَقِيحٌ^(١٤)

- (١) في ج : ما كان من فعل نسبت إليه فتحت موضع .
(٢) في ف : يليها، وفي الأصل : تليها، وكلاهما خطأ . وبهامش الأصل كما في المتن .
(٣) في ج وهـ : يقولون .
(٤) «بن قاسط» ليس في الأصل وف .
(٥) انظر جهرة أنساب العرب ٣٠٧ . وقيل شقرة هو معاوية بن الحارث، انظر اللباب ٢٠٢/٢، وحاشية الشيخ الجليل المعلمي اليماني على الإكمال ٥٦٦/٤ . وقيل هو الحارث بن مازن، انظر الاشتقاق ١٩٧ .
(٦) «بن مرٍّ» ليس في ر .
(٧) في الأصل وج : يقول .
(٨) في الأصل : يتكسر .
(٩) ليس في الأصل وج وهـ .
(١٠) في أ وب : فأخرج . و«إليه» ليس في الأصل، وفي هـ : له .
(١١) سلف البيت ص ٧١ .
(١٢) بهامش الأصل : «المعبله النصل العريض» .
(١٣) ديوانه ق ٤/١٦ ص ٢٨٥ . وسيأتي البيت ص ١٣٣٥ .
(١٤) بعده في زيادات ر : «بإسكان الجيم لا غير» . والبجلي بإسكان الجيم هذه النسبة إلى بجلة وهم رهط من ثعلبة ابن بهثة بن سُلَيْمِ بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان، انظر الإكمال ٣٨٦/١، واللباب ١٢١/١ - ١٢٢ . وانظر ديوان عنترة . وانظر ما سيأتي من التعليق على البيت ص ١٣٣٥ الحاشية (٩) .

[قال أبو الحسن^(١): بَجِيلَةٌ قَبِيلَةٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ مِنَ الْيَمَنِ]^(٢).

(١) قول أبي الحسن من ر وف. وفي ف: «بجيلة» و«الجهيم»!

(٢) كذا نُقِلَ عن أبي الحسن! وأنا في ريب من صحته عنه، وليس بصواب.

وقد اختلف أئمة النسب في بجيلة فمنهم من جعلها من اليمن - وهي بجيلة بنت سعد العشيرة بن مالك بن أدد تزوجت أثمار بن إراش بن عمرو بن الفوث بن نبت بن زيد بن كهلان وإليها ينسب أولادها والنسبة إليها «بَجِيلِيٌّ» بالتحريك - وهو قول ابن الكلبي وهو الأكثر، وقيل هم من نزار بن معد، قاله مصعب الزبيري، انظر التاج (بجل).

فأما الهجيم فبطنان أحدهما الهجيم بن عمرو بن تميم والثاني الهجيم بن علي بن سود من الأزد، انظر التاج (هجم). وانظر رغبة الأمل ١٨/٤ - ١٩.

وسواء أكانت «بجيلة» أم «بجيلة» فيما حكى عن أبي الحسن، فهو خلط وخطأ.

والبيت مما خطيء فيه الأصمعي، فقد أنشده «البجلي» بفتح الجيم فأخذ عليه، انظر الجمهرة ١/٢١٢، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٤٢، والتنبيهات ٨٣.